



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة  
مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد عبد الإله ابن كيران  
رئيس الحكومة

\*\*\*\*\*

المحور الأول: "آفاق إصلاح قطاع التربية  
والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات  
الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات  
الشباب المغربي"

\*\*\*\*\*

المحور الثاني: "تدبير السياسة العمومية في  
مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار  
العمومي والرهانات الجهوية"

الثلاثاء

14 شوال 1437

19 يوليوز 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران عن سؤال المحور الأول المتعلق ب:  
آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات  
الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي

مجلس المستشارين - الثلاثاء 14 شوال 1437 (19 يوليوز 2016)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- أود بداية أن أشكركم على اختيار موضوع "آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي".
- وغني عن القول إن المدرسة تأتي في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية لما لها من دور أساسي في تكوين مواطنات ومواطني الغد وضمان الحق في التربية للجميع والمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والمستدامة.
- وقد كان قطاع التعليم كما تعلمون موضوع سلسلة من محاولات الإصلاح، وخاصة منذ بداية الألفية الحالية. ففي 1999، تم تشكيل اللجنة الخاصة للتربية والتكوين (COSEF) لوضع مشروع إصلاح المدرسة المغربية، أسفرت نتائج عملها على وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي كان الغرض منه تمكين أطفال المغرب من الظروف اللازمة لتنمية قدراتهم وإقامة هياكل لتمكين المواطنين من التعلم طوال حياتهم.
- واعتبارا لمحدودية نتائج تطبيق هذا الميثاق، وتفاقم العجز على مستوى البنيات الأساسية خاصة، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي (2009-2012) الذي عرف بدوره عدة إشكاليات على مستوى التنفيذ.
- وعلى المستوى المالي، عرفت الاعتمادات المرصودة لصالح قطاع التعليم منذ سنة 2008 تطورا مضطربا تماشيا مع الأهداف المرسومة لهذا القطاع، حيث انتقلت من 31 مليار درهم برسم تلك السنة إلى 39.8 مليار درهم سنة 2011، ثم إلى 45.3 مليار درهم سنة 2016.
- كما يُخصص سنويا النصيب الأوفر من المناصب المالية لهذا القطاع (ما بين 7000 و8000 منصب كل سنة).
- وإن كانت كل هذه الجهود لم تثمر النتائج المنتظرة منها، فقد مكنت المدرسة المغربية من تحقيق مكتسبات يتعين ترصيدها وتطويرها، ولاسيما على مستوى التقدم الكمي في تعميم التمدرس (حيث تجاوزت نسبة التمدرس بالابتدائي 99,6%)؛ وتعزيز البنيات التحتية (نحو 11 ألف مؤسسة دراسية)؛ وتطوير تجربة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛ وغيرها من المنجزات.
- واسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن الإشكال الرئيسي الذي تعاني منه منظومة التربية والتكوين لا يرتبط بقلة الإمكانيات، بقدر ما يرجع إلى ضعف الحكامة.
- وسأطرق فيما يلي إلى التدابير التي تباشرها الحكومة في أفق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني:

### السيد الرئيس،

- لقد قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، كما تعلمون، في إطار اختصاصاته، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، ووفق مقاربة تشاركية، بإعداد الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030)، التي يكمن جوهرها في إرساء مدرسة جديدة على ثلاثة أسس قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ والجودة للجميع؛ والارتقاء بالفرد والمجتمع.
- وتشكل هذه الرؤية خارطة طريق لإصلاح المنظومة التربوية على مدى 15 سنة، وهي المدة اللازمة لاستيفاء المسار الدراسي الإلزامي والتأهيلي لجيل من المتعلمين، سيتم خلالها إحداث تغييرات نوعية وجوهرية في المنظومة التربوية، تهم الرفع من مردوديتها وضمان نجاعة أدائها، وتحقيق التكامل والانسجام بين مكوناتها.
- ولضمان شروط النجاح لهذا الورش المصيري، تمت صياغة مضمون الرؤية المذكورة في مشروع قانون إطار، يحدد آجال تنزيل الأهداف المرسومة، ويُتخذ بمثابة تعاهد وطني يلزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه والمتابعة المنتظمة لمسارته. ويحدد مشروع هذا القانون-الإطار نظام حكامه لتتبع هذا الورش الإصلاحي الهام، يعتمد على لجنة وزارية تتولى قيادة المشروع، برئاسة رئيس الحكومة، ووضع برمجة زمنية محكمة.
- وفي إطار تنزيلها للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، تم وضع مجموعة من التدابير ذات الأولوية، تمتد ما بين 2015-2018، وتتمحور حول 9 محاورهم كلاً من: إتقان الكفايات الأساسية؛ وإتقان اللغات الأجنبية؛ ودمج التعليم العام والتكوين المهني؛ وتحسين العرض المدرسي؛ والتأطير البيداغوجي؛ والحكامه؛ وتخليق المدرسة؛ واثمين الرأسمال البشري؛ وتحسين تنافسية المقولة المغربية.
- كما تبذل الحكومة مجهودات مهمة على مستوى الدعم الاجتماعي للحد من ظاهرة الهدر المدرسي من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الإطعام والداخليات والنقل المدرسي، وعبر برنامج تيسير (812 ألف مستفيد) وبرنامج مليون محفظة (4.16 مليون مستفيد).
- هذا وسيتم، في إطار البرنامج الثاني للتعاون مع مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية، تجربة نموذج جديد لحكامه المؤسسات التعليمية، يقوم على مشروع للمؤسسة قوامه الاستقلالية في التدبير وتخصيص ميزانية للمؤسسة في إطار تعاقد محفز. وسيمهم هذا البرنامج الذي خصص له نحو مليار درهم، 100 مؤسسة في مرحلة أولى على أن يتم تعميمه بعد ذلك في حالة ثبوت نجاعته.

## ثانياً. على مستوى التكوين المهني

### السيد الرئيس،

- لقد حقق نظام التكوين المهني عدة مكاسب في السنوات الأخيرة كما يتضح من المؤشرات التالية:
  - تتوفر بلادنا حالياً على 539 مؤسسة عمومية و1382 مؤسسة للتكوين المهني الخاص، إضافة إلى مراكز التكوين بالتدرج المهني؛
  - يتم التكوين في 332 شعبة تغطي كل جهات المملكة وجل الأنشطة الاقتصادية؛

- وصل عدد المتدربين بسلك التكوين المهني حوالي 400 ألف شاب برسم 2014-2015، يُوَظِّرهم حوالي 20 ألف مُكون.

- ولتعزيز هذه المكتسبات وإصلاح منظومة التكوين المهني، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 بهدف إقامة نظام للتكوين المهني مندمج ناجع وفعال، مبني على إشراك كل الأطراف المتدخلة.
- وتتوخى هذه الاستراتيجية ضمان التكوين للجميع، في كل مكان، ومدى الحياة من خلال:
  1. تقديم عرض موسع ومندمج للتكوين المهني مفتوح في وجه جميع الفئات لتمكينهم من الاستفادة من التكوين الأساسي أو التكوين المستمر؛
  2. ربط عرض التكوين المهني بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية عبر وضع جهاز مندمج لتحديد هذه الحاجيات وملاءمة عرض التكوين المهني مع متطلبات سوق الشغل؛
  3. وضع المقابلة في صلب جهاز التكوين المهني بتعزيز دورها في مسلسل التكوين وانخراطها في الإنجاز الفعلي للتكوين؛
  4. إرساء نظام قائم على التحسين المستمر لجودة التكوين من خلال إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة تركز على الكفاءات؛
  5. تثمين المسار المهني من خلال الانسجام والتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني، وذلك بإحداث مسار مهني جديد بالتعليم الإعدادي، وإرساء مسلك البكالوريا المهنية، وإحداث الممرات مع التعليم العالي، وتنمية الإعلام والتوجيه المدرسي والمهني؛
  6. وضع حكامه متجددة ومندمجة لضمان نجاعة وفعالية نظام التكوين المهني من خلال تحسين قيادة هذا الأخير وتقييم أدائه وتعزيز التكامل بين المتدخلين ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- وسيُرسد لهذه الاستراتيجية، التي تستهدف 10 ملايين شخص، نحو 65 مليار درهم.

### السيد الرئيس،

- لقد راكمت المنظومة التعليمية ببلادنا، على مدى عقود، عدة اختلالات، نتيجة تظافر عوامل مختلفة، منها عدم مواكبة التطور السريع لعدد المتدربين على مستوى البنيات التحتية والموارد البشرية والحكامه، وتدهور المكانة الاجتماعية للتعليم وتقلب السياسات التعليمية وعدم وجاهة بعض الخيارات التي تم سلوكها، ناهيك عن ضعف تعبئة مختلف المتدخلين للنهوض بالتعليم وتكريس دوره والحفاظ على مكانته.
- بل إن عدم تمكن مختلف الخطط والاستراتيجيات التي تم تبنيها لحد الآن من تحقيق نتائج مُرضية ساهم في ترسيخ شعور عام لدى مختلف المتدخلين بكون فشل السياسة التعليمية هو قدر محتوم.
- لذلك فقد حان الوقت لكي يتجند الجميع بروح وطنية عالية للمساهمة في الرفع من مستوى المنظومة التعليمية ببلادنا وجعلها مدرسة للمواطنة الحقة ولتكوين وتأهيل رجال ونساء المستقبل للمساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.
- ومن أجل تفادي تكرار نفس الأخطاء، تمت صياغة مضامين "الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية"، في شكل قانون إطار كما ذكرت، أملين أن تتمكن بلادنا من النهوض بهذا القطاع الذي يجب أن تتظافر فيه جهود الجميع، بعيدا عن أية حسابات كيفما كانت، لأن الأمر يتعلق بمستقبل المغرب وأبنائه وبناته.

# جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران عن سؤال المحور الثاني المتعلق ب: تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية

مجلس المستشارين - الثلاثاء 14 شوال 1437 (19 يوليوز 2016)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،  
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- أود بداية أن أشكركم على اختيار هذا الموضوع المهم المتعلق بالسياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.
- وقبل التفصيل، لا بد من التذكير بالمعطيات الأساسية التالية:
  - ✓ إن اللجوء إلى الاستدانة يفرضه عجز الموارد العادية المتوفرة عن الاستجابة للنفقات المتزايدة التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ إن اللجوء إلى الاستدانة لا يشكل إشكالا في حد ذاته، شريطة الحرص على أن توجه التمويلات المعبأة حصريا نحو الاستثمارات المنتجة، وعلى ألا يتعدى مستوى المديونية السقف الذي يضمن استدامتها والقدرة على إرجاعها.
  - ✓ إن مستوى المديونية مرتبط أليا بمستوى عجز الميزانية. حيث ترتفع بارتفاع عجز الميزانية وتنخفض بانخفاضها.
- وسأتطرق فيما يلي للسياسة المتبعة من قبل الحكومة فيما يخص تعبئة التمويلات الخارجية، وتطور المديونية الخارجية لبلادنا، قبل استعراض أهمية هذه التمويلات بالنسبة للاستثمار العمومي، وللنهوض بمختلف جهات المملكة.

## أولا-السياسة المتبعة من قبل الحكومة فيما يخص التمويلات الخارجية

السيد الرئيس،

- تنزيلا لما سبق، كرست الحكومة في القانون التنظيمي للمالية "قاعدة ذهبية" جديدة تنص على أنه ولأجل الحفاظ على توازن مالية الدولة المنصوص عليه في الفصل 77 من الدستور، لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصل الديون برسم السنة المالية، مما يعني أن صافي الديون لسنة مالية معينة لا يمكن أن يتعدى بأي حال من الأحوال ميزانية الاستثمار.
- كما أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يخضع إلى إذن صريح وسنوي من البرلمان في إطار قانون المالية لكل سنة، حيث يحدد هذا القانون حاجيات التمويل السنوية الإجمالية، ويأذن للحكومة في إصدار اقتراضات خارجية في حدود المبلغ المنصوص عليه في الميزانية العامة، وهو سقف لا يمكن تجاوزه بأي حال.

- وفي هذا الإطار، تخصص هذه القروض حصريا لدعم برامج الإصلاح التي تهدف إلى تحسين تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني ولتمويل المشاريع الإنمائية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في مختلف المجالات كالطرق والطرق السيارة والموانئ والمستشفيات والماء والكهرباء والصحة والتعليم والطاقات المتجددة وغيرها من القطاعات الحيوية.

## ثانيا - تطور المديونية الخارجية للمغرب

### السيد الرئيس،

- وفيما يخص تطور المديونية الخارجية ببلادنا، ومن أجل وضع الأمور في سياقها، ينبغي التمييز بين ثلاثة فترات أساسية:
  - فترة الثمانينيات، حيث ارتفع الدين الخارجي للخزينة سنة 1984 إلى أكثر من 122% من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى إعادة جدولة الدين عبر عدة اتفاقيات مع مختلف الدائنين والخضوع لسياسة التقويم الهيكلي؛
  - ومنذ نهاية التسعينيات، بدأت نسبة المديونية الخارجية للخزينة في الانخفاض، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2008 بـ 9,9% من الناتج الداخلي الخام، مع تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعدة سنوات وحصيلة مهمة من مداخيل الخوصصة، وكذا بالنظر لتطور القطاع المالي ببلادنا وتحسن قدرته على تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد والخزينة.
  - ثم بعد ذلك، عادت نسبة المديونية الخارجية للخزينة إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع عجز الميزانية بفعل نزوب موارد الخوصصة والأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على الطلب الخارجي الموجه إلى بلادنا ودفعت ببلادنا لانتهاج سياسة إرادية تروم دعم الاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر إلى إطلاق بلادنا لمجموعة من الأوراش والاستراتيجيات القطاعية الكبرى والمهيكلية والتي تتطلب تمويلات كبيرة يأتي مجملها من الاقتراضات الخارجية.
- وإجمالا، بلغ دين الخزينة الخارجي نهاية 2015 ما مقداره 140,8 مليار درهم أي ما يمثل 14,3% من الناتج الداخلي الخام. أما الدين الخارجي للمنشآت والمؤسسات العمومية، فقد بلغ نهاية سنة 2015 ما مقداره 160 مليار درهم وهو ما يعادل 16,3% من الناتج الداخلي الخام.

## ثالثا- أهمية هذه التمويلات بالنسبة للنهوض بمختلف جهات المملكة

### السيد الرئيس،

- لقد خصصت التمويلات الخارجية المعبأة من طرف الحكومة لدعم الاستثمار في مختلف جهات المملكة وهمت مختلف القطاعات، وخاصة:

- تمويل التجهيزات الأساسية الهادفة لتطوير عيش السكان وتنمية الموارد البشرية وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وقد همت قطاعات حيوية كالتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق، خصوصا بالعالم القروي وتوفير البنيات الاجتماعية في قطاعي التعليم والصحة؛

- تمويل مشاريع الربط الطرقي والسككي والبحري الهادفة لتعزيز تنافسية اقتصاد الجهات المعنية ومشاريع إنتاج الطاقة المتجددة كمشاريع نور ورزازات للطاقة الشمسية ومشاريع الطاقة الريحية وغيرها.

■ ويعتبر في هذا الصدد اللجوء إلى التمويلات الخارجية لتمويل مختلف مشاريع الإصلاح والبرامج الاستثمارية للدولة والمؤسسات العمومية رافعة حقيقية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلادنا وإدماج مختلف جهات المملكة في الدورة التنموية.

### السيد الرئيس،

■ إذا كان اللجوء إلى الدين الخارجي مطلوب من أجل مواكبة الإصلاحات الكبرى وتمويل البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية، فإن الحكومة عملت جاهدة في نفس الوقت على تقليص عجز الميزانية من 7,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 3,5% مرتقبة نهاية هذه السنة بحول الله.

■ وبفضل هذه الإصلاحات تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية الخزينة إلى 0,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2015 مقابل معدل ارتفاع سنوي بلغ 3,9 نقطة ما بين 2009 و2013، ويرتقب أن يعاود مؤشر المديونية مساره التنازلي ابتداء من 2017 إن شاء الله.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.